الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.31

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
20 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كوديلكا (نائب الرئيس) . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية

البند ٥٠ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

البند ٥٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(ز) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

البند ٥٥ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-60585 (A)

نظرا لغياب السيد والي (نيجيريا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوديلكا (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٥٩ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية (A/60/111 و A/60/214)

١ - **السيد كيل** (الرئيس التنفيذي، الاتفاق العالمي): عرض تقرير الأمين العام عن التعاون المعزز بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء ذوي الصلة، وبخاصة القطاع الخاص (A/60/214)، مشيرا إلى أن التقرير يبحث الشراكات بين هيئات الأمم المتحدة والأطراف من غير الدول، ويستعرض تجارب مختلف منظمات الأمم المتحدة ويقدم نظرة عامة على أهم تيارات الشراكة. وقد تقدمت الشراكات تقدما كبيرا في كثير من وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، بما فيها مكتب تمويل التنمية، ولجنة التنمية المستدامة، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، واللجان الإقليمية والوكالات ذات الصلة في الميدان، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٢ - وأضاف أن التقرير يؤكد أهمية الملكية المحلية ويسلم بضرورة وجود إدارة قوية لكي تكون الشراكات فعالة. ويتضمن التقرير توصيات محددة بشأن طرق تعزيز الشراكات، بما في ذلك بناء القدرات المؤسسية في المكاتب القطرية للأمم المتحدة، وتعزيز تدريب موظفي الأمم المتحدة على جميع المستويات، وإجراء عملية أوضح لانتقاء الشركاء وتقاسم الخبرات في مختلف منظمات الأمم المتحدة من خلال تعزيز الشفافية. وتتعلم المنظمة كيفية العمل مع القطاع الخاص، ويجب أن توجد الطرق المؤدية إلى الاستخدام الأمثل للفرص التي تتيحها الشراكات، وبخاصة في سياق إصلاح الأمم المتحدة.

٣ - ومضى يقول إن فكرة الاتفاق العالمي نبعت من بيان ألقاه الأمين العام في محفل دافوس الاقتصادي العالمي. وهذه الفكرة مبادرة طوعية تتضمن في الوقت الحالي أكثر من ٢ ٤٠٠ من الأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني المنتسبة من أكثر من ٨٠ بلدا تعمل معا بغية تعزيز الشراكات في الميدان. وأعضاء الاتفاق العالمي شركات صغيرة وكبيرة من البلدان المتقدمة النمو والنامية. وينتمي أكثر من نصف المشاركين الحاليين إلى العالم النامي.

٤ - وأوضح أن المبادرات الملموسة للاتفاق تتضمن إنشاء أعمال تجارية مستدامة في أقل البلدان نموا، وهو مشروع يقوم به الآن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المشاريع البيئية. وسيعقد الاتفاق العالمي اجتماعا بعد أسبوعين في شنغهاي، الصين، بغية النظر في التطورات والاتجاهات في شراكاته المتنوعة. واختتم كلامه قائلا إن مكتبه يتعاون تعاونا وثيقا مع طائفة عريضة من منظمات الأمم المتحدة على صعيد المقار وفي الميدان، وإن دور مكتبه يتجسد في التعرف على الممارسات الجيدة وتيسيرها وتقاسمها.

٥ - **السيدة شميت** (مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): تكلمت بالنيابة عن الممثل السامي، قائلة إنه يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في التنمية عن طريق تقاسم القدرات والمعرفة والتكنولوجيا، وهي أمور تفتقر إليها بصفة خاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن للأعمال التجارية الخاصة أن تشارك الأمم المتحدة من أجل توسيع نطاق الأسواق المحلية عن طريق توفير إمكانيات الوصول وتجسير الفجوات. وهذه الشراكات أساسية بالنسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر، وبخاصة بالنسبة لأضعف قطاعات المجتمع الدولي. وبرامج عمل بروكسل وألماتي وموريشيوس لصالح أكثر البلدان ضعفا وحرمانا تتوخى إقامة

شراكات مع المجتمع المدني على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء بوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية.

٦ - وأضافت أن مشاركة المجتمع المدني المحلي والأعمال التجارية تعزز الملكية الوطنية لمشاريع التنمية وبرامجها، كما تساعد على تحقيق أهداف التنمية. وبرنامج عمل بروكسل ''إطار للشراكة'' ليس بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية فحسب، بل والأطراف غير الحكومية الأخرى أيضا. وقد شارك أيضا ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة استراتيجية موريشيوس وبرنامجي ألماتي وبروكسل.

٧ - واختتمت كلامها قائلة إنه من الجوهري للبلدان النامية غير الساحلية أن يجري تعزيز الشراكات فيما بين الدول، بالإضافة إلى الشراكات بين الدول والقطاعات الخاصة والأعمال التجارية، وذلك في مناطق تلك البلدان وفي مجالي تيسير التجارة والنقل. ومن شأن المجتمع الدولي أن ينتفع انتفاعا كبيرا من زيادة الاهتمام بالشراكات من جانب جميع الشركاء في التنمية، بما فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٨ - **السيد أونيل** (المملكة المتحدة): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين بلغاريا، ورومانيا؛ والبلدين المرشحين كرواتيا، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، وأيسلندا، وجمهورية مولدوفا، والنرويج؛ فقال إن المجتمع الدولي يولي أهمية متزايدة للشراكات العالمية، بينما تسلم الأمم المتحدة على نحو متزايد بضرورة المشاركة الكاملة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد أقامت الأمم المتحدة عددا كبيرا من الشراكات في جميع صناديقها وبرامجها، وبخاصة تلك التي لها عمليات ميدانية، وأصبح العديد من تلك المبادرات حافزا لإجراء تغييرات إيجابية في إدارة التنمية الدولية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وتتراوح الشراكات من مشاريع إنمائية صغيرة ذات عدد محدود من الأطراف المحلية إلى مبادرات عالمية ذات أعداد كبيرة من المشاركين الرئيسيين. وأعرب عن ارتياح الاتحاد الأوروبي حيث أن هذه الشراكات تشكل عنصرا لا يتجزأ من أعمال الأمم المتحدة.

٩ - وأضاف أن نتائج مؤتمر قمة الألفية أكدت من جديد الالتزام بالشركات العالمية لصالح التنمية وأكدت أهمية بناء صلات في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تهتم الشراكات العالمية بالأولويات الاستراتيجية وأن تتقاسم أفضل الممارسات عند الاقتضاء. وقد كان للأمم المتحدة دور خاص تضطلع به مع مؤسسات بريتون وودز ومؤسسة التجارة العالمية في إقامة شراكات من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون مشاركة فعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة الرسميين أو غير الحكوميين أو الأطراف في القطاع الخاص على حد سواء.

١٠ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بجهود صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية لتعميم أنشطة الشراكة في أعمال الأمم المتحدة، كما أعرب عن امتنان الاتحاد للشركات الخاصة والأفراد الذين أسهموا في تنفيذ مشاريع كثيرة في جميع أنحاء العالم. وقد أقيم أكثر من ٢٠٠ شراكة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتضطلع هذه الشراكات في الوقت الحالي بدور داعم هام في دفع خطة تنفيذ جوهانسبرغ إلى الأمام. وفي هذا الصدد، من شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تيسر مبادرات الشراكة وتدعمها. وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل هام على التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني. وإقامة المزيد

من الشراكات في هذا القطاع ستعود بالنفع على منظومة الأمم المتحدة برمتها؛ ولذلك، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاختتام الناجح لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٥.

١١ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالنقاش الدولي الدائر حول المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال التجارية والمساءلة والشفافية. ويمكن أن تضطلع الحكومات بدور رئيسي في تهيئة بيئة مؤاتية للممارسات التجارية المسؤولة، وفي تعزيز مواطنة الشركات من خلال اتخاذ مبادرات، مثل المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات المتعددة الجنسيات، والإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، والاتفاق العالمي. ويدعم الاتحاد الأوروبي المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوصفها الصك الشامل الوحيد الذي تسانده الحكومات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويرحب بالجهود الجارية للارتقاء بالوعي العام بشأن طرق استخدام الحكومات والشركات وأصحاب المصلحة للمبادئ التوجيهية. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالمشاركة المتزايدة لشركات البلدان النامية في الاتفاق العالمي، وبإنشاء شبكات الاتفاق العالمي الوطنية في عدد من البلدان النامية.

١٢ - **السيد وانغ كي** (الصين): أشار إلى استحالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من دون التجارة والتعاون بين البلدان والدعم المتبادل بين شركاء التنمية. وقد جرى في نتائج مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ التأكيد على أهمية الشراكات من أجل التنمية. وبناء على ذلك التوافق في الآراء، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم الطاقات الكاملة للشراكات وأن يحث بشدة على مواصلة تنميتها. ولم يمول القطاع الخاص إلا عددا قليلا من مبادرات الشراكة المسجلة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي فاق عددها ٢٠٠ مبادرة، وهذا يدلل على ضرورة الاستمرار في توسيع نطاق تلك المبادرات. وفضلا عن ذلك، فإن النتائج العملية للشراكة أكثر أهمية من شكلها، وينبغي أن تكون تلك الشراكات مرنة وأن تبين الاحتياجات والظروف الميدانية.

١٣ - وأضاف أنه ينبغي لإدارة الشراكة أن تضمن النوعية. ويوجد في الوقت الحالي عدد كبير من مبادرات الشراكة، إلا أنه لا توجد علامات ولا معايير مشتركة، ومن الضروري أن يتيح المجتمع الدولي الإرشاد والقواعد اللازمة. وينبغي أن تضع جميع الشراكات علامات واضحة وأهداف محددة زمنيا يمكن أن تقيم على أساسها. وأوضح أن حكومة بلده تعلق أهمية على دور الشراكات في مجال التنمية، كما أنها تتعاون على نحو ثنائي ومتعدد الأطراف مع عدد من البلدان والمنظمات الدولية. وعلى الصعيد الوطني، تشرك حكومة بلده جميع السكان في جهود مثل تخفيف حدة الفقر وحماية البيئة. وستواصل الصين استكشاف شراكات متنوعة وعملية وتنميتها في إطار توافق الآراء الذي جرى التوصل إليه في المؤتمرات الدولية ذات الصلة بغية إنعاش التعاون الإنمائي الدولي.

١٤ - **السيد غاس** (سويسرا): رحب بالاتجاه الذي ساد مؤخرا صوب إقامة شراكات بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والأطراف في المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتتضمن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التزاما واضحا لصالح إقامة هذه الشراكات العالمية، وهي من الأمور اللازمة لتنفيذ جدول أعمال التنمية الطموح جدا، فضلا عن جدول أعمال السلم والأمن الجماعي وجدول أعمال حقوق الإنسان وسيادة القانون.

١٥ - وقال إنه يتفق مع الأمين العام على ضرورة بناء قدرات مؤسسية في المكاتب القطرية والتشجيع على تدريب

الموظفين على جميع المستويات وتبسيط المبادئ التوجيهية للشراكات. ونظرا للطبيعة الطوعية للاتفاق العالمي، فلا يمكنه إلا إكمال القوانين الوطنية والمعايير الدولية لا أن يحل محلها. ومع ذلك، ينبغي أن يشجع الاتفاق العالمي على مشاركة قطاع الشركات والمجتمع المدني على نحو أكبر في إدارة تلك الشبكة والإسراع بالتقدم نحو تحسين الظروف المعيشية لأكبر عدد ممكن من الأفراد في جميع أنحاء العالم. وتشكل الشبكات المحلية والوطنية جانبا هاما من الاتفاق حيث أنه يمكن لتلك الشبكات أن تيسر تحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركائها إلى شركات مواطنة جيدة.

١٦ - ورحب بالزخم الذي يعطيه الأمين العام للاتفاق من خلال مكتب الاتفاق العالمي والدور الذي يضطلع به ذلك المكتب في تعزيز الممارسات التجارية المسؤولة. وأشاد كذلك بالدور الذي تضطلع به الوكالات المشاركة الرئيسية الست للاتفاق العالمي، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ومفوضية حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في إنشاء شبكات محلية جديدة في البلدان النامية، كما رحب بتعيين الأمين العام مستشار خاص جديد للاتفاق العالمي. واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده يؤيد ما جرى التوصل إليه من أن الحكومات تضطلع بدور حاسم في الشراكات الناشئة.

١٧ - **السيدة هيوز** (الولايات المتحدة الأمريكية): أكدت أن القطاع الخاص شريك هام في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هناك دورا حيويا يضطلع به كل من القطاع الخاص القوي والتجارة الدولية. وقد جرى تسليط الضوء في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على فكرة الأسواق الخاصة التنافسية بوصفها أمرا جوهريا للاقتصادات التي تعمل على نحو جيد.

١٨ - وأضافت أن حكومة الولايات المتحدة تعترف، بل وتدعم مواطنة الشركات الجيدة من خلال مختلف الجوائز والبرامج. وترى أن الاتفاق العالمي جدير بأن يكون أحد المبادرات الطوعية العديدة لمسؤولية الشركات، وتهتم اهتماما كبيرا بخطط إنشاء مجلس استشاري وتدقيق نظام الإبلاغ. ورغم ذلك، فإن كثيرا من مبادرات مسؤولية الشركات ينبع بصفة مباشرة في الوقت الحالي من قطاع الصناعة. ويتبين لقادة الشركات أن الحوافز الاقتصادية تنتج عن مواطنة الشركات الجيدة.

١٩ - وأكدت أنه من المهم أيضا أن توضع مسؤولية الشركات في سياقها الملائم. والمسؤوليات الرئيسية لشركة ما هي تجاه من لهم علاقات تعاقدية رسمية معها. وعندما تسعى الشركات إلى تحقيق مصالحها الخاصة عن طريق الاستثمار ونقل المعرفة وتوظيف الأفراد، ينتج نفع عام. ومع ذلك، فإن المهمة الرئيسية للأعمال التجارية هي إنتاج البضائع والخدمات ونقلها إلى الأسواق، في حين أن الحكومات هي الأدوات الرئيسية لجداول الأعمال السياسية والاجتماعية. وعندما تكون هناك حاجة إلى معايير للشركات وإنفاذ للنظم، فإن مسؤولية اتخاذ الإجراءات تقع على عاتق الحكومات المعينة. وينبغي ألا تحول تلك الحكومات مسؤوليتها في هذا المجال إلى القطاع الخاص.

٢٠ - **السيد كاو** (فيجي): قال إن الشراكات العالمية تشغل مكان الصدارة في الأهداف الإنمائية للألفية وفي أعمال الأمم المتحدة. وهناك نهج كثيرة لإقامة الشراكات، إلا أن فيجي تؤيد فكرة أن هناك تدابير يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها لإقامة شراكات مع جميع الشركاء، بما فيهم القطاع الخاص. وتدعو فيجي أيضا إلى تقديم الدعم الواجب إلى البلدان النامية في سعيها لتعزيز القدرات المحلية وتكوين الملكيات والإدارة القوية للشراكات.

٢١ - وأضاف أن وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سبق أن حصلت على خبرة كبيرة فيما يتعلق بإقامة شراكات في بلدان جزر المحيط الهادئ، كما جرى تنفيذ مبادرات استراتيجية عديدة مولها البرنامج. وعلى سبيل المثال، تعمل فيجي عن كثب مع البرنامج لإيجاد استخدامات بديلة للسكر بغية التعويض عن الخسائر الاقتصادية التي ستنجم عندما ينتهي عام ٢٠٠٦ السعر التفضيلي الذي حدده الاتحاد الأوروبي.

٢٢ - ومضى يقول إن مبادرة الكمنولث للاستثمار الخاص أنشأت صندوق استثمار خاص لجزر المحيط الهادئ بغية دعم وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصالحة تجاريا، كما اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مبادرتين جديدتين للتعاون المتزايد مع القطاع الخاص.

٢٣ - واختتم كلامه قائلا إن فيجي أقامت برنامج للشراكة العامة - الخاصة يقدم بمقتضاها القطاع الخاص الهياكل الأساسية العامة والخدمات العامة التي لولا وجود هذا البرنامج لكانت قد قدمت عن طريق القطاع العام التقليدي.

٢٤ - **السيد نيل** (جامايكا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الشراكات مع الجهات من غير الدول تمثل مجالا ناشئا ما زال في مرحلته التجريبية، حيث يجري استحداث آليات مختلفة للعمل.

٢٥ - وأضاف أن المبادرة تتضمن عناصر إيجابية، إلا أنه من الضروري تناول مجالين رئيسيين للاهتمام. ويتعلق المجال الأول بالمبادئ التي ترتكز عليها المبادرة. وينبغي أن يكون المبدأ العام هو الملكية الوطنية والقيادة الوطنية لعملية التنمية. وبالتالي، ينبغي لأية ترتيبات داخل إطار الشراكات أن تحترم هذا المبدأ، فضلا عن الترتيبات الموضوعة على الصعيد الوطني. وينبغي لهذا الشكل الجديد من التعاون أن يقدم موارد إضافية إلى البلدان النامية. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن هذا الشكل لم يجلب تدفقات تمويل كبيرة جديدة (الفقرة ١٢)؛ ومع ذلك، تتضمن الموارد أيضا الشبكات والخبرات والمهارات، وينبغي لها جميعا أن توجه صوب مساعدة عملية التنمية. ولا يمكن تطبيق نموذج واحد على جميع البلدان النامية، وينبغي لأية آلية للمشاركة أن تأخذ في الحسبان بالظروف والأولويات المحلية.

٢٦ - ومضى يقول إن المجال الثاني للاهتمام يتعلق بإدارة الشراكات. وقد كانت العملية نابعة حتى الآن من الأمانة العامة، إلا أنه ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من الإدارة والتوجيه الحكومي الدولي، وبخاصة في المراحل المبكرة للمبادرة. ومن الضروري أن يجري توخي الدقة عند رصد علاقة الأمم المتحدة، بوصفها رابطة للدول الأعضاء، بالمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بغية ضمان عدم المساس ببعض المبادئ الأساسية المتصلة بأنشطة الأمم المتحدة.

٢٧ - واختتم كلامه قائلا إن التقرير يشير إلى خطوات اتخذتها وكالات الأمم المتحدة لتشكيل الهياكل والقدرات اللازمة في المقر وفي مكاتبها القطرية بغية إقامة الشراكات وإدارتها (الفقرتان ٢٥ و ٢٦). وهذه طريقة واقعية جدا للمضي قدما في العملية، إلا أنه من الضروري وضع استراتيجية عامة ونظام عالمي للإدارة من أجل رصد تنفيذ المبادرة ومراقبته.

٢٨ - **السيد كيل** (الرئيس التنفيذي، الاتفاق العالمي): وافق على أن الغرض من الشراكات تنفيذ المبادرات التي تتسق مع الأهداف الحكومية. وكان هذا الإدراك الأساسي جزءا لا يتجزأ من ترتيبات الشراكة. وتوفر الشراكات سبيلا تكميليا للتنفيذ، كما أنها تعطي أهمية كبيرة لجهود الأمم المتحدة في ذلك المجال. وتعتبر جميع المبادرات والشراكات الطوعية من الأمور المكملة والمدعمة للقرارات الحكومية.

٢٩ - وأضاف أن لوكالات الأمم المتحدة ولايات وطاقات واختصاصات مختلفة، واختلاف النهج يشير إلى قوة

النظام. ويجري الأخذ بجدية تامة بقضية الاتساق مع أهداف الأمم المتحدة. وقد أصدر الأمين العام بنفسه تعليمات بوضع مبادئ توجيهية، واعتمدت الوكالات مبادئها التوجيهية التنفيذية التي يجري استعراضها على نحو دائم. وتمكين الحصول على التعليم وتيسيره يسمح لأية وكالة بتحسين فعاليتها في ذلك المجال.

البند ٥٠ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع) (A/C.2/60/L.36)

مشروع قرار بشأن التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

٣٠ - **السيدة غوردون** (جامايكا): عرضت مشروع القرار A/C.2/60/L.36 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلة إن مشروع القرار يتناول قضية ذات أهمية بالنسبة للمجموعة وتستحق أن يوليها المجتمع الدولي انتباها عاجلا. وينبغي أن ترفض الجمعية العامة رفضا باتا مثل هذه التدابير التي تتعارض مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجري تقديم مشروع القرار بغية إبقاء المسألة قيد الاستعراض بأمل إمكان حسمها على وجه السرعة.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(ز) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (تابع) (A/C.2/60/L.34 و L.35)

مشروع قرار بشأن الصحارى والتصحر، ٢٠٠٦

٣١ - **السيدة غوردون** (جامايكا): عرضت مشروع القرار A/C.2/60/34 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلة إنه ينبغي للسنة الدولية للصحارى والتصحر أن ترتقي بالوعي بشأن قضية التصحر ودور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مما يؤدي إلى الاهتمام الدولي المتزايد الذي تستحقه هذه القضية.

مشروع قرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا

٣٢ - **السيدة غوردون** (جامايكا): عرضت مشروع القرار A/C.2/60/L.35 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إنه رغم ارتكازه على القرار الذي اتخذ في العام الماضي فقد جرى تحديثه لكي يأخذ في الحسبان بأعمال الدورة السابعة التي عقدها مؤخرا مؤتمر الأطراف في المعاهدة. ويؤكد مشروع القرار ضرورة الالتزام السياسي والمالي الصارم بتنفيذ الاتفاقية.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(ب) **إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر** (تابع) (A/C.2/60/L.33)

مشروع قرار بشأن إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر

٣٣ - **السيدة غوردون** (جامايكا): عرضت مشروع القرار A/C.2/60/L.33 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلة إن النص يسترعي الانتباه إلى بعض المجالات الهامة حيث يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات اللازمة لدعم البلدان النامية غير الساحلية ولتنفيذ إعلان ألماتي.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥